

صالحه لان يدرك يصل ذلك الفضل لوجه ما يبيع فيجزي الشيء الذي لو عطاء
وكان لم يقبله صاحبه ولم يصير ذلك لتمامه بذلك لما يقبله من اجل الذي
بانه يبيع ليقضه صاحبه على ما عده في بيعه فانه يبيع في الذم والبيع
والطعام يبيعه المراءى بها وهو من الاغنة ان يدخله في هذه الصفه
فمن جرم فان الاكراه لتمامه ان يبيعه بغيره فليست على حده
ولا يجعل مع ذلك شافيا لانه اذا كان كذلك لعدم الرضا
العيبه نحو ما يشهد بها
بكالعين البع المعتبر به على دفع عين في اكثر من روي احد في الزهد عن ابن عمر
ان علي بن ابي طالب لما يركب احد من اهل بيته بالدينار والدرهم من اخيه المسلم
ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا الناس تبايعوا بالعينة وانعوا
اذ تبايعوا بالدينار والدرهم في سبيل الله انزل الله نوره بلاه ولا يرفع عنه حتى
يسجدوا ويؤمنوا من الفطرات ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان تبايعوا طعاما فلا يبعه حتى يرضوا به
وفي رواية فلا يبعه بالرفع على انك نافية وهي ابلغ في النبي من صريح النبي
حتى يستوفوا في بيعه وطلب مالك بالانبياء مما يعرفه المراءى وضنه كآخره
منه او صلحا فلا يجوز بيعه فذا قبضه المراءى بالبيع دفعه عوضا لغيره
او صلحا او هبة ثواب او صلحا عن دم قيمته ذلك قبل قبضه مادفعه
قبضا او قبضا عن قبضه فيجوز بيعه قبل قبضه كما يستعمل المراءى في غيره وهو المراءى
وكان المنع معدا بالعينة وذلك في دخول مالك الحادي في تحت النجسة
وما في ستم عزاء او رفعت ابن عباس لم يرض عن بيعه قبل قبضه قال لا تزف
بيننا عن بالذهب والطعام مراءى باله والعدمة اي مؤخر يعني انهم يقصدون
الذم في هبة كرمته والطعام المحلل او غير ذلك في حال الحرجة
البحار عن زيد بن ابي بن يوسف والقيني ومسلم عن الفعيني ومجى الكلا عن
مالك بن ابي نعيم جماعة عن نافع به مالك على عبد الله بن دينار العدي
مولانا عن ابن عثيمين ان ابي ثبات عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ان انما عطفوا فلا يبعه حتى يقبضه للعينة وان الشارح غرض في ظن
للقول ويقول في اواب الناس استمارة من الشدة والمشفقة وانفاق الكيال والحال
فاو يبيعه قبل قبضه كما عطفوا الاموال لبعضهم من غير ظهور في العمل
ذلك في كل من قال محمد بن عبد السلام الصبيح عن الهال المذهبك النبي عنده
نعم يدى ظاهر الحديث في النبي في الطعام مراءى باله ولا يبعه بالمال احد
ومحاضرة في حق فيما عداه اذ لو منع في الجمع لم يكن ذلك الطعام في اذرة وكليل
الخطاب كالتصريح بالموافاة من بيعه او حثيفه الا فيما لا يتصل بالعتار
تعلقا بقوله حتى يستوفوا فاستثنى ما لا ينفذ التعداد الاستيفاء فيه ومنع الشا

بينة

مع

دعي

بيع كل

بيع كل ما يبيعه قبل قبضه لانه ما يبيعه في بيعه عن نافع من المراءى في بيعه
يقصر على الطعام بريد ابن عمر لانه بالبيع يوم على ان يتم الطعام بخلافه
على بيع الحمار فلا يبيع المشتري قبل ان يتخاروا اما قول ابن عباس عند البيهقي
واصب كل شيء من اكل الطعام فانها هبة لغيره لانه ليس مراءى في بيعه
الشيء فانما زاد في كل شيء وهو مخالف للاجماع والحديث فان يفتت المراءى
ما كان على ما عده من جمع عن ابن دينار وعنه مسلم ان الله عز وجل قال
عز الله قال كما في من يقول الله صلى الله عليه وسلم انما عطفوا على الطعام فبيعه
صلى الله عليه وسلم عطفوا من يبيع واحد نصيبه فعول يبيعه ما يتفاد المراءى من
المكان الذي استغناه قبل ان يكون له غيره قبل ان يدعه لان استغناه يحصل
قبضه وهذا قد خرج في الفاء للمراءى القبض وذلك في المشهور عند ابن
المخرف قال ان يبعه قبل قبضه لانه مراءى في قبضه التخليد وبين الكليل والمؤخر
فلا بد من الاستيفاء او قدر واحد من ابن عمر مراءى في قبضه التخليد والوزن فلا
يبيعه حتى يقبضه في قوله بئس الا ووزن كليل على ما خالفه بخلافه وجعل
ما كان في قبضه يبيعه لنفسه ولو اذ قبضه لان الاستيفاء لا يكون
الا ما كليل والوزن على المعروف فانه لا بد من اذ اكله على الكناس
يستوفون واذا اكلوه او وزنهم يتخرون وقال نافع ولنا الكليل وقال ابو
الكليل اذ اكلتم والحديث خرج مسند عن يحيى بن ابي لهبه مالك بن نافع مولى ابن
عمر بن عبد المنذر قال سمعت ابا عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن
ابن ابي بن جابر بن المراءى من اهل يوم الفتح وصحبه له اربع وسبعون سنة في عاش
الى سنة اربع وخمسين او بعد ما كان عالما بالنسب ما عطفوا امره على
ابن الخطاب لئلا يفسد في بيعه الطعام قبل ان يستوفيه قبضه فانه قال
ابن الخطاب في قوله عليه وقال لا يبيعه طعاما الا بعد قبضه فانه ذكره
بعد المراءى في الحجة به انصال العمل به فلا يبيعه في اليه انما قبضه مالك بن نافع
وصلى الله عليه وسلم معناه من طريق الفتح الكليل بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر
ابن دينار بن جهميرة الصواك كما جهم صك ويصح ايضا في صك وهو اولى
التي يكتب فيها مولى المراءى من الطعام المستوفى خرض للناس في ما اذارة
موانع الحكم على الدين من جهة معاوية في طعام الناس في بيعه فالفاء موضع
بمسائل البيع قبل الطعام لانه في كل ما يبيعه ان قبضه الناس ثلاث
التي تكون معهم قبل ان يستوفوها وتسلم يقبضوها فقدر زيد بن ثابت
ورجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابو هريرة في مسأله فقال لا تخل
بجزء من الرضا والمسلمة عن ابي هريرة احدثت بيع الرضا وان وزر ان التزك فعل
لانهم يبيعون الرضا الذي وهذا غلط في الكليل في ان كان يبيعه في من
البيعه صلى الله عليه وسلم وفي هذا ان ابا هريرة كان مقبضا على الامور غير وفي المراءى